كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي

(تصور مقترح)

إعـداد

لؤلؤة محمد صالح الشريف

كلية التربية– جامعة الملك سعود في الرياض

Lulu-alshreef@ hot mail.com

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الحادى عشر– جزء ثانى – نوفمبر ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي من خلال تحديد مبررات خصخصة التعليم العالي، وأبرز المحاذير التي قد تترب على تطبيق الخصخصة، وبناء تصور مقترح لمبررات ومحاذير الخصخصة في قطاع التعليم العالي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدارسة، وطبقت الدراسة على (٩١) من أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا بكلية التربية وادارة الأعمال بجامعة الملك سعود بالرياض.

وأظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا موافقين على مبررات خصخصة التعليم العالي، والمحاذير التي سوف تواجهها وسبل التغلب عليها، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحديدهم مبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي وسبل التغلب عليها، باختلاف متغيرات طبيعة العمل، أو سنوات الخبرة العملية، أو الدرجة العلمية.

وأوصت الدراسة بدراسة موضوع خصخصة التعليم العالي من قبل الجهات المعنية بشكل شامل ودقيق، وأن تتم بناء على استراتيجية محددة واضحة الأهداف تعمل على تحقيق التوازن بين التعليم الحكومي والخاص، واعتماد أسلوب التكلفة والعائد لتحديد نتائج الخصخصة والفوائد المتوقع تحقيقها من عملية خصخصة التعليم العالي.

الكلمات المفتاحة: مبررات الاستثمار في التعليم، أهداف الخصخصة في التعليم، أنماط خصخصة التعليم العالي، المحاذير وراء خصخصة التعليم العالي.

Abstract

The study seeks to set up proposed perception for justifications and caveats of the higher education privatization by determining Justifications of The Higher Education Privatization and the most prominent caveats which may result from applying the privatization and forming a proposed perception for justifications and Caveats of privatization of the higher education sector.

The study used descriptive analytical approach and depended on resolution as a way to collect the data required to the study. It was applied upon (91) of the academic staff and the graduate students of Education and business administration Faculty of the King Saud University in Riyadh.

The study concluded that the academic staff and the graduate students agree with justifications of the higher education privatization and the caveats which may be faced and ways to overcome. The study showed that there are no statistically significant differences at the significance level of (0.05) between the average of the responses of the persons of the samples of the study with respect to defining the justifications and caveats of the higher education privatization and ways to overcome as per the various work natures or practical experience years or education degree.

The study recommended considering the subject of justifications of the higher education privatization recommended by the competence entities in a thoroughly and accurately way, depending on a specified and a clear-objective strategy leading to achieve the balance between the private and governmental education. It also recommended them to approve the cost-benefit approach to define the results of the privatization results, costs and benefits expected to be achieved through the process of higher education privatization.

مقدمة

التعليم العالي أحد القطاعات الحيوية التنموية لأي دولة، لأنه يؤثر ويتأثر بالتطورات والمستجدات المتسارعة. مما استوجب البحث عن الحلول الأكثر نجاحا وفعالية في تقديم هذه الخدمة الحيوية للمجتمع، وبما يحقق فائدة متبادلة الأطراف ما بين القطاعات المختلفة. فنجد أن أحد الحلول الحديثة والتي اتجهت لها سياسة التعليم في كثير من الدول النامية خصخصة التعليم العالي. وذكر (عبدالنعيم، د. ت) أن خصخصة التعليم العالي يساعد في تحول المجتمع للتخطيط الشمولي، وفي توسيع قاعدة الملكية، وخلق أجيال جديدة من أصحاب الأعمال، وبالتالي توفير فرص عمل وظيفية أمام الشباب.

وقد تباينت الأدبيات حول نشأة الخصخصة فمنهم من عاد بها إلى عصر ابن خلدون لحديثه في مقدمته عن أهمية إشراك القطاع الخاص بالإنتاج.

ومنهم من عاد بها إلى آدم سميث أبو الاقتصاد الحديث في كتابه "ثروة الأمم" عندما نادى بالخصخصة من خلال الاعتماد على قوى السوق والمبادرات الفردية وذلك من أجل التخصيص وتقسيم العمل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي.

كما ذكرت الحربي(١٤٣٣) أن الآراء تباينت حول النشأة التاريخية مع الاتفاق في كونها محدودة النطاق، تباينت أيضا حول النشأة الحقيقية على المستوى العام، فمن الكتاب والباحثين من أعادها إلى أواخر القرن التاسع عشر في التجربة اليابانية التي عمدت إلى إنشاء مصانع وصناعات معينة ومن ثم بيعها إلى الأفراد والشركات، هذه التجربة ساهمت بتشجيع الصناعات وبوضع حجر الأساس للخصخصة.

ومنهم من حددها بالعهد التاتشري، حيث نجد الثورة الفعلية لمفهوم الخصخصة وعلى أوسع نطاق في عهد رئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت تاتشر في الفترة ما بين (١٩٧٩– ١٩٨٢م) وما صاحب ذلك من معارضات عمالية، (عبوي، ٢٠٠٦).

ويعد التوجه إلى خصخصة الخدمات العامة جزءا من إطار عام واسع لإصلاح يهدف إلى تحقق كثير من الأغراض المتنوعة من بينها التغيير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة والتقليل من حجم القطاع العام في المجتمع، والتخفيف من النفقات العامة، وانقاص ديون الدولة، واتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة. لذا حرصت الدول على التوجه للخصخصة في عدة قطاعات أهمها قطاع التعليم العام والعالي.

والخصخصة: مصطلح جديد انتشر بسرعه في استعمال شائع يقول عنه Butler " أنه يشير إلى تولى القطاع الخاص، بشكل من الأشكال، القيام بخدمات عامة" ويصدقه Dudek بأنه يعنى تحقيق الأهداف العامة من خلال مشاركة القطاع الخاص إذ تقوم الدولة بإعطاء القطاع الخاص الصلاحية للقيام بخدمة معينة في إطار حدود جغرافية محددة". إلا أن الخصخصة وان كانت في شكلها الظاهر تشير إلى قيام الدولة بتفويض صلاحيتها للقطاع الخاص ليقوم بخدمات عامة، هي في مفهومها الباطن تمثل عملية عالية التعقيد، وفق ما يذكره عدد من الباحثين أمثال kusso و Sandid و Shapiro و Harris فليس للخصخصة مفهوم علمي موحد يتفق عليه الجميع. فالخصخصة كما يقول savas قد تعني عند البعض وسيلة كما أنها قد تعني عند البعض الأخر هدفا، أما الذين يبحثون عن الفرص التجارية من خلال أعمال الدولة، فإن الخصخصة لديهم تعني غاية في حد ذاتها، ولعل هذا ما يجعل مفهوم الخصخصة معلقا بكثير من التشويش وعدم الوضوح (المانع، ٢٠٠٣) .

ومن هنا نجد اختلافا حول تحديد مفهوم الخصخصة وذلك ناتج بطبيعة الحال، لكونه أحد العلوم الإنسانية، ولحداثة هذا المفهوم نسبيا، ولاختلاف التطبيقات باختلاف الأفراد والأمكنة فنجد أن (Fitz & Beers) عرفا الخصخصة بأنها "صفة عامة لعملية تتم في أشكال متعددة وهي بشكل أو آخر، تتعلق بنقل الأموال العامة من المجال العام إلى القطاع الخاص، كما تشمل إسناد الخدمات العامة التي يقوم بها القطاع العام إلى الشركات الخاصة، فالخصخصة بشكل عام تعني تغيير مجال التحكم في رؤوس الأموال العامة وتغيير البناء الذي يتم من خلالها إنفاق الأموال العامة"(المانع، ٢٠٠٣).

لذا فإن مفهوم خصخصة التعليم، والذي يعاني من عدم اتفاق عليه كحال الخصخصة في الاقتصاد نظرا لكونه يغطي مجال أوسع من الأنشطة، فهو ليس مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية كما ذكرت المانع(٢٠٠٣) بل أوسع وأعمق.

ومن التعريفات التي تحدد مفهوم خصخصة التعليم الجامعي، تعريف الهلالي (٢٠٠٨، ص٦٩) الذي يحدده بقوله "هو قيام القطاع الخاص بتمويل وانشاء وادارة مؤسسات أو خدمات جامعية لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق بصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة". وكان من الطبيعي أن يمتد هذا التشويش في مفهوم الخصخصة ليشمل خصخصة التعليم، فمفهوم خصخصة التعليم لا يزال بعيدا عن التحديد وهو يعطي مجالا واسعا من الأنشطة ليبدو أكبر وأوسع من أن يكون المقصود بالخصخصة مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية. وقد نتج عن ذلك أن ظهر لخصخصة التعليم العالي أشكال عديدة ومتنوعة، وهي أشكال روعي فيها أن تحفظ للتعليم العالي مجانيته وتستمر الدولة في الإنفاق على التعليم ولكن بصورة مختلفة.

فبحسب دراسة الحربي(٢٠١٦) التي قامت برصد واقع الممارسات التطبيقية للخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. والايجابيات التي تحققها الخصخصة والسلبيات التي تنتج عن الخصخصة. دعت نتائج البحث للتوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي

بعكس دراسة الرباعي (٢٠١١) التي تقصت واقع التعليم العالي الخاص في الأردن، وقدمت صورة شاملة له من خلال الإحصائيات والبيانات والوثائق والأدبيات. ثم أوصت الدراسة بضرورة استمرار إشراف الدولة على التعليم العالي الخاص وتطبيق معايير الأداء الجامعي وضرورة ارتباط التخصصات الأكاديمية بسوق العمل.

وتؤكد دراسة القحطاني (٢٠٠٨) التي تهدف إلى التعرف على واقع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، وكذلك الاستثمارات المستقبلية المناسبة للقطاع الخاص في التعليم العام، وتحديد مدى حاجة التعليم إلى مساهمة القطاع الخاص في أنشطته، وتحديد المعوقات التي تحد من توسع استثمارات القطاع الخاص في التعليم العام، واقتراح الوسائل المحفزة للقطاع الخاص للاستثمار في التعليم العام، أن من وسائل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في التعليم اشتراك المستثمرين ووزارة التعليم في تأسيس شركة تعليمية.

وأشارت دراسة الحمدان (٢٠٠٨) التي هدفت إلى التعرف على إيجابيات التعليم الحالية التي يمكن أن تسهم مؤسسات القطاع الخاص في تلبيتها والى أبرز المشكلات الناتجة عن قيام القطاع الخاص بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي الخاص واقتراح الحلول المناسبة لإنشاء مؤسسات للتعليم العالي تلبية لحاجة التوسع في سياسة زيادة أعدد مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت فضلا عن الحاجة إلى زيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي بما يسهم في رفع فعاليته أمام أهم المشكلات فكانت فكرة التخوف من تحول التعليم إلى تجارة بالتركيز على الجوانب الربحية وكذلك مشكلة تفاوت المستويات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي الخاص أما أبرز الحلول للحد من المشكلات التي قد تنتج من تنامي إنشاء القطاع الخاص لمؤسسات التعليم العالي فهي أن لا تقل مؤهلات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات القطاع الخاص عن مؤهلات نظرائهم في المؤسسات الحكومية والالتزام بتصديق الشهادات التي تمنحها مؤسسات التعليم الخاص من وزارة التعليم العالي ومعادلتها بتلك التي تمنحها مؤسسات التعليم الحكومي.

وتفيد دراسة المانع (٢٠٠٣) أن المحاذير إلى خصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة هي البعد الاقتصادي والبعد الأكاديمي والبعد التنظيمي. وأن الاحتياجات المطلوب أن تلبيها الخصخصة هي احتياجات مادية واحتياجات أكاديمية واحتياجات إدارية وتنظيمية. أما المشكلات المتوقع ظهورها فقد تمثلت في ثلاث مشكلات رئيسية هي: توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، وتحول المهنة التعليمية إلى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة.

وتبين دراسة رحمة (٢٠٠٢) وجود إيجابيات للاستثمار التربوي فهو يساعد القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، ويقدم برامج تدريبية لا تتوافر في المؤسسات الحكومية، ويوجد منافسة بين المؤسسات التعليمية، ويوفر بيئات تعليمية أفضل. ولاستثمار القطاع الخاص في المجال التربوي سلبيات منها الاهتمام بالأرباح على حساب الجودة، وارتفاع الرسوم الدراسية مما يحرم كثيرا من الطلاب من فرصة الدراسة، وتقديمه اتجاهات لا تتناسب مع المجتمع الخليجي.

وقد قام غبان (٢٠٠٢) بدراسة هدفت إلى عرض تجربة التعليم العالي الخاص في المغرب من خلال تتبع واقع مؤسسات التعليم العالي الخاص وما نتج عنها وقد كانت من أهم النتائج: التوسع في نشر التعليم ونجحت في تلبية احتياجات سوق العمل لما وفرته من تنوع في التخصصات غير متوافرة في التعليم الحكومي، ولما اتسمت به من مرونة وسرعة في التكيف مع متطلبات السوق ولتركيزها على الجانب التطبيقي والتدريبي فيما تطرحه من تخصصات تعليمية، إلا أنها من جانب آخر لها سلبيات مثل ارتفاع الرسوم الدراسية وخفض الرواتب ولجؤها إلى الإعلانات المبالغ فيها وأوصى بضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص.

كما أشارت دراسة المطرفي (٢٠٠٠) إلى: أن هناك حاجة لإسهام القطاع الخاص في التعليم العالي وذلك بسبب ضعف قنوات الاتصال بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، واعتماد تمويل التعليم العالي على الميزانية الحكومية، وقلة الاهتمام بالأنشطة البحثية التي تسهم في حل مشكلات القطاع الخاص، وعدم استجابة مؤسسات التعليم العالي لمتغيرات العصر ومتطلباته.

وبينت دراسة السهلاوي (٢٠٠٠) أن قضية الإنفاق على التعليم العالي تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية لأصحابها، وأنه لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة والتعمق في هذه القضية الجوهرية في حياة جميع الأمم.

وفي ماليزيا بينت دراسة بالانياندي (Palaniandy, 2013) أن استقبال الأعداد الهائلة من الطلبة هو بداعي زيادة الأرباح بغض النظر عن الكفاءة والقدرة على القيام بالأبحاث والدراسات وذلك مما يؤثر على التعليم.

وفي الولايات المتحدة أكدت دراسة هيلر وجيجر (Heller& Geiger,2011) أن تطبيق نظام الخصخصة في التعليم العالي شكل مصدر تمويل للولايات المتحدة الأمريكية، كما أظهرت نتائج الدراسة ضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

وفي الهند وضحت دراسة بابو (Babu,2011) أن تطبيق نظام الخصخصة يؤدي إلى تمركز الاقتصاد بأيدي صانعي السياسات وعدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية مما يستدعي ضرورة النظر في مبررات ومحاذير تطبيق نظام خصخصة التعليم العالي.

وفي ولاية ماساشوستمر بينت دراسة تود (Todd,2008) أن تطبيق نظام الخصخصة في العديد من الجامعات والكليات شكل مصدر تمويل ذو دخل مرتفع ساعد في التغلب على العجز المالي والمحدودية في التمويل الخارجي.

وأجرى ماركوس (Marcos, 2003) دراسة في إسبانيا توصل من خلالها إلى أنه قد شهد النظام الجامعي الإسباني نتيجة للخصخصة العديد من التغييرات منها إثارة المنافسة بين الجامعات الخاصة، مما دفعت للمزيد من الإصلاحات التي تختص بالسوق والخصخصة لبعض الجامعات الحكومية، وحرية الطلاب لاختيار جامعتهم، وسياسات التوظيف، وتقييم الجودة والمساءلة العامة، وتخصيص أموال للبحث والتصنيف العالمي. كما أثبتت النتائج أن تنظيم الجامعات الخاصة يحتاج إلى تعديل لجعله أكثر استجابة لمطالب السوق والمستهلك.

وتأسيسا على ما سبق تحاول هذه الدراسة توضيح المبررات والمحاذير في خصخصة التعليم العالي، عن طريق دراسة الواقع النظري للخصخصة، والتعرف إلى إشكاليات التطبيق، والخروج بمرتكزات أساسية للشكل الذي ينبغي أن تأخذه الخصخصة لتساهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة

بالرغم من أن الخصخصة صارت مظهرا رئيسا للتغيير في النظام التعليمي في العديد من الدول الصناعية، إلا أن ذلك لا يعنى أنها استطاعت إثبات نجاحها في حل مشكلات التعليم العالي بل إنها لم تكن عائدا اقتصاديا للمجتمع ولا للدولة بل للأفراد المالكين فحسب. وهذا جعل التعليم العالي متجه نحو التعليم الربحي الذي قد ينفصل جزئيا او كليا عما تطلعت له الدولة من خصخصة التعليم العالي.

وكما نعلم ما يواجه التعليم العالي في الوقت الحاضر من تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين، والتوجه نحو الخصخصة وانحصار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي (بوبطانة، ٢٠٠٠) لذلك حدثت تحولات كبيرة في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات (المحلي والإقليمي والدولي)، ومن أبرز هذه المجالات الاهتمام بالتعليم العالي حيث يعد من أكثر المواضيع حيوية واثارة على صعيد العلم والمعرفة وأن عملية الاستثمار فيه من أبرز أنواع الاستثمار في رأس المال البشري.

فمؤسسات التعليم العالي تعد من المرتكزات التي تقوم عليها الدول التي تسعى لتحقيق أداء متميز في مجالات المعرفة والفكر، وهذا يعني أن تطويرها من وقت لآخر ضروري لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تنميته وتطويره ومواكبة المتغيرات المعاصرة. (غبان، ٢٠٠٢).

ومن المتفق عليه أن التعليم –العالي تحديدا–في معظم الدول العربية بات يعاني في العقدين الأخيرين من شدة الإقبال والانحدار في المضمون. (الرباعي، ٢٠١١).

وفي سبيل الخروج من تلك المشكلة وعلى الأقل الحد من خطورتها وتفاقمها، قامت العديد من الدول بالتوجه نحو الخصخصة أو تبني القطاع الخاص للتعليم العالي كنوع من العلاج لحل المشكلات التعليمية، حيث تعمل الخصخصة على توسيع فرص التعليم العالي لمقابلة شدة الطلب الاجتماعي عليه من جهة، ومقابلة الحاجة إلى التوسع في بعض أنواع التعليم العالي وتخصصاته التي فرضتها معطيات العصر من جهة ثانية. (الحمدان، المجبل، ٢٠٠٨).

ومن هنا تبلورت مشكلة الدراسة في بناء تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي.

أسئلة الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة الأتية:

١– ما مبررات خصخصة التعليم العالي؟

٢ – ما المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي؟

٢ –كيف يمكن التغلب على المحاذير التي قد تواجه خصخصة التعليم العالي؟

٤–هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم المبررات لخصخصة التعليم العالي يمكن أن تعزى إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟

٥–هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم للمحاذير المتوقع ظهورها بسبب تطبيق نظام خصخصة التعليم العالي يمكن أن تعزى إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟

٦–هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم طرق التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي يمكن أن تعزى إلى طبيعة العمل أو سنوات الخبرة العملية أو الدرجة العلمية؟

٧–ما التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي من خلال تحديد:

- مبررات خصخصة التعليم العالي.
- أبرز المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي.
- أهم النتائج والتوصيات التي نرجو أن تكون ذات قيمة وفائدة للدارسين والباحثين ومتخذي القرارات الاقتصادية عامة والتعليمية خاصة.
- بناء تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة الاستراتيجية لموضوعات الخصخصة في اقتصاديات العالم ولما لها من دور فعال في توضيح مبررات خصخصة التعليم العالي والمحاذير التي قد تواجه خصخصته وطرق التغلب عليها. حيث أن الكثير من دول العالم قد لجأت إلى خصخصة التعليم العالي استجابة لحاجة الاقتصاد ومطالب المجتمع. وعليه يمكن تلخيص **أهمية الدراسة على النحو الآتي:**

١- محدودية الدراسات السابقة وتركيزها على الجانب النظري، مما قد يجعل هذه الدراسة معينا لمتخذي القرارات الاقتصادية في مجال خصخصة التعليم العالي.

٢- هناك مجموعة من المحاذير التي قد تواجه تطبيق خصخصة التعليم العالي وهذه المحاذير لم تذكر في معظم الدراسات عن الخصخصة.

٣- كما توضح الدراسة السلبيات التي قد تترتب على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في مجال التعليم العالي. وهذا الجانب تم تجاهله في الكثير من الدراسات السابقة.

٤- كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية المجال الذي تتطرق إليه وهو التعليم العالي الذي هو أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية.

٥- كما تفيد في توضيح المبررات إلى خصخصة التعليم العالي وتوضيح المحاذير والأضرار التي قد تنتج بسبب تطبيق الخصخصة على التعليم العالي.

٦- وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى إثراء الجانب المعرفي في مجال خصخصة التعليم العالي.

٧- إن بناء تصور مقترح لإبراز المبررات وتوضيح المحاذير التي تواجه خصخصة التعليم العالي يسهم في زيادة وعي أصحاب القرار باتخاذ الإجراءات الكفيلة بعدم الاضرار بمستوى معيشة الطلاب. أو المستوى الاقتصادي للأسر.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصر على بناء تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي.

الحدود المكانية: اقتصر على كلية التربية وكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود بالرياض.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة الفصل الدراسي الأول لعام ١٤٣٨هـ/ ١٤٣٩هـ

مصطلحات الدراسة

مفهوم التعليم العالي: يعرف التعليم العالي بأنه (كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو إعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كليات الفنون الحرة، المعاهد التكنولوجية، وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية: –

١– المتطلب الأساسي للالتحاق هو إكمال التعليم الأساسي.

٢– السن المعتاد للالتحاق حوالي ١٨ عاما.

٣– تقود المقررات إلى إعطاء (منح، اسم درجة، دبلوم أو شهادة التعليم العالي) (راضي،٢٠١٢).

خصخصة التعليم العالي (إجرائيا): هي قيام القطاع الخاص بشراء أو تمويل وادارة مؤسسات التعليم العالي بحيث تشمل كل ما تنازلت عنه الدولة بيعا أو هبة للقطاع الخاص من أجل التخفيف على ميزانية الدولة مع الاستمرار في الإشراف وتقييم نوع الخدمة وكيفية أدائها ولا يكون هدفها الأساسي الربح، وذلك من أجل تطوير وتحسين التعليم ودفع عجلة الاقتصاد والتنمية.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي الذي يهدف الى وصف الظاهرة المدروسة أو تحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات أو التقييم والمقارنة أو التعرف على ما يعمله الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة لوضع الخطط المستقبلية (القحطاني، والعامري، وآل مذهب، والعمر،٢٠٠٤م: ص٢٠٥).

ولتغطية جوانب الدراسة تم الاعتماد على المصادر الأولية والثانوية في موضوع خصخصة التعليم العالي. كما تم الاعتماد على المدخل المسحي لمنهج الدراسة من خلال استطلاع آراء المبحوثين وتحليلها وتفسيرها وصولا إلى أهداف الدراسة من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة الدراسة وكيفية مواجهتها.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالي من جميع أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا بكلية التربية وادارة الأعمال بجامعة الملك سعود بالرياض.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وبلغ عددها (٩١) من أعضاء هيئة التدريس والطالبات، بالدراسات العليا، بواقع (٣٧) من أعضاء هيئة التدريس، و(٥٤) من الطالبات.

وقد تم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة من خلال أسلوبين، وهما:

- الأسلوب المكتبي: والذي يتمثل في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية بما في ذلك من كتب، ومقالات علمية، ومطبوعات ووثائق رسمية، وأبحاث ورسائل علمية، ومؤتمرات وندوات بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لتكوين خلفية علمية حول الموضوع محل الدراسة.
- الأسلوب الميداني: والذي تم من خلاله جمع البيانات من مفردات عينة الدراسة بواسطة الاستبانة الورقية التي تم توجيهها إلى عينة الدراسة.

خصائص عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس:

- الدرجة العلمية:

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
أستاذ	1	2.7
استاذ مساعد	10	27.0
استاذ مشارك	5	13.5
معيد	14	37.8
محاضر	7	18.9
المجموع	**٣٧**	**%١٠٠**

سنوات الخبرة:

توزيع أفراد الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من ٥ سنوات فأقل	٢١	56.8
أكثر من ٥ سنوات	16	43.2
المجموع	٣٧	%١٠٠

أدوات الدراسة واجراءاتها:

نظرا للطبيعة الوصفية للدراسة فقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وتم تصميم الاستبانة من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والاستفادة من تجارب الدول.

وتكونت استبانة الدراسة الحالية مما يلي:

١. البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة.
٢. (٦٠) عبارة مقسمة على أربعة محاور (المبررات، المحاذير، وطرق التغلب عليها وبناء التصور المقترح) لخصخصة التعليم العالي كل محور يتكون من ١٥ عبارة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من أجل التعرف على مدى الاتساق الداخلي للاستبانة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة من فقرات محاور الدراسة والدرجة الكلية لها. واتضح أن جميع العبارات المكونة للاستبانة تتمتع بدرجة صدق عالية وصالحة للتطبيق الميداني.

ثبات الأداة: للتحقق من الثبات لمفردات محاور الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ واتضح أن ثبات جميع محاور الدراسة مرتفع، ذا قيم ثبات عالية توضح صلاحية أداة الدراسة للتطبيق الميداني.

تحليل نتائج الدراسة

إجابة السؤال الأول: للتعرف على مبررات خصخصة التعليم العالي تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور مبررات خصخصة التعليم العالي وجاءت النتائج كالتالي:

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور مبررات خصخصة التعليم العالي

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
1	الحاجة إلى تعليم جامعي متميز	**2.65**	**0.588**	أوافق	**5**	**2.87**	**0.339**	أوافق	١
2	لاجتياز أزمات مالية واقتصادية	**2.53**	**0.609**	أوافق	**7**	**2.81**	**0.479**	أوافق	**2**
3	تلبية ميول الطلبة في الوصول للتخصصات التي يرغبونها	**2.73**	**0.508**	أوافق	**2**	**2.81**	**0.438**	أوافق	٢م
4	لرفع الكفاية الداخلية والخارجية لمواكبة سوق العمل	**2.69**	**0.467**	أوافق	**4**	**2.69**	**0.507**	أوافق	**5**
5	تخفيض العبء المالي الملقى على الدولة في الانفاق على التعليم العالي	**2.57**	**0.647**	أوافق	**6**	**2.69**	**0.577**	أوافق	٥م
6	السعي لأغراض ربحية فحسب	**1.97**	**0.985**	أوافق إلى حدما	**14**	**2.07**	**0.929**	أوافق إلى حدما	**11**
7	ضعف الكفاءة التعليمية والإنتاجية لمؤسسات التعليم العالي	**2.08**	**0.759**	أوافق إلى حدما	**12**	**2.17**	**0.694**	أوافق إلى حدما	**9**
8	زيادة أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي وعدم قدرة مؤسسات التعليم العالي العامة على استيعابهم	**2.38**	**0.545**	أوافق	**10**	**2.48**	**0.720**	أوافق	**7**
9	إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص	**2.49**	**0.507**	أوافق	**8**	**2.67**	**0.549**	أوافق	**6**
10	أداء خدمات أكثر اقتصادا للنفقات	**2.47**	**0.506**	أوافق	**9**	**2.48**	**0.693**	أوافق	٧م
11	السعي لتقليص دور الحكومة وزيادة ديمقراطية التعليم العالي	**2.49**	**0.607**	أوافق	٨م	2.28	0.787	أوافق إلى حدما	**8**
12	الشك في قدرات مؤسسات التعليم العالي العامة أنها لا تقدم خدمات جيدة للمواطنين	**2.22**	**0.821**	أوافق إلى حدما	**11**	2.06	0.787	أوافق إلى حدما	**12**
13	تدهور أوضاع التعليم العالي كضعف الإنجاز الأكاديمي لدى الطلاب.	**2.06**	**0.791**	أوافق إلى حدما	**13**	2.13	0.754	أوافق إلى حدما	**10**
14	السعي لاستقطاب القوى الاقتصادية واستثمارها في التعليم العالي	**2.72**	**0.513**	أوافق	**3**	2.74	0.521	أوافق	**4**
15	توفير فرص عمل جديدة	2.86	0.419	أوافق	1	2.80	0.491	أوافق	3
	المتوسط العام	2.46	0.348	أوافق		2.52	0.318	أوافق	

*** درجة المتوسط الحسابي من (٣.٠٠)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولا: أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا موافقين على مبررات خصخصة التعليم العالي، حيث أن المتوسطات تقع في الفئة الثالثة من (٢.٣٤-٣.٠٠).

ثانيا: كما يتبين أن هناك تباين في آراء عينة الدراسة حول مبررات خصخصة التعليم العالي، كما أن أهم مبررات ومميزات خصخصة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطالبات الدراسات العليا هو توفير فرص عمل جديدة أن تطبيق خصخصة التعليم العالي يساعد في تلبية ميول الطلبة في الوصول للتخصصات التي يرغبونها، ويؤدي إلى استقطاب القوى الاقتصادية واستثمارها في التعليم العالي، كما أن عملية الخصخصة تدفع الجامعات إلى المزيد من التميز من خلال المنافسة وسعي كل جامعة إلى توفير متطلبات عملية تجويد التعليم لديها، وكذلك عملية الوفر الاقتصادي لنظام التعليم التي تحققها خصخصة التعليم، الأمر الذي يدفع البعض إلى قبول فكرة الخصخصة في مجال التعليم العالي بهدف تحسين نوعية التعليم، وتوفير الخدمات التعليمية، وارساء مبدأ حرية الاختيار بين الخدمات التعليمية المقدمة من قبل الجامعات.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحربي، ٢٠١٦م) أن درجة الموافقة حول الإيجابيات التي تدعو للتوسع في خصخصة مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز جاءت بدرجة" أوافق.

كما اتفقت مع دراسة (الحربي، ٢٠١١م) أن من أهم المحاذير والإيجابيات التي تحققها خصخصة التعليم العالي زيادة الطلب على التعليم الجامعي، والتنوع في البرامج التعليمية، والانفتاح على الجامعات الأجنبية.

وأيضا اتفقت مع دراسة (المجبل، ٢٠٠٨م) أن أبرز حاجات التعليم العالي التي يتوقع أن يلبيها إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي هو الحاجة إلى زيادة التنافس بينها.

كما اتفقت مع دراسة (المانع، ٢٠٠٣م) أن المحاذير إلى خصخصة التعليم تمحورت حول أبعاد ثلاثة هي البعد الاقتصادي والبعد الأكاديمي والبعد التنظيمي.

وأيضا اتفقت مع دراسة (رحمة، ٢٠٠٢) أن من مميزات استثمار القطاع الخاص في التعليم هو مساعدة القطاع الحكومي على تحمل أعباء التعليم، وتقديم برامج تدريبية لا تتوافر في المؤسسات الحكومية، وايجاد أجواء من المنافسة بين المؤسسات التعليمية، وتوفير بيئات تعليمية أفضل.

وكذلك اتفقت مع دراسة (المطرفي، ٢٠٠٠) أن من أهم العوامل التي تدعو إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية هو اعتماد تمويل التعليم العالي على الميزانية الحكومية.

كما اتفقت مع دراسة تود (Todd,2008) أن تطبيق نظام الخصخصة في العديد من الجامعات والكليات شكل مصدر تمويل ذو دخل مرتفع ساعد في التغلب على العجز المالي والمحدودية في التمويل الخارجي.

إجابة السؤال الثاني: للتعرف على المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي، وجاءت النتائج كالتالي:

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور أبرز المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
1	الرفض المجتمعي لخصخصة التعليم العالي بشكل كامل	**2.46**	**0.650**	أوافق	٣	**2.15**	**0.899**	أوافق إلى حدما	١٢
2	لن تستطيع مهنة التعليم الحفاظ على أعضاء هيئة التدريس الأكفاء بعد انخفاض مرتباتهم	**2.30**	**0.845**	أوافق إلى حدما	٥	**2.24**	**0.775**	أوافق إلى حدما	١٠
3	انخفاض مستوى الأداء التعليمي بشكل عام	**2.19**	**0.877**	أوافق إلى حدما	٨	**2.31**	**0.773**	أوافق إلى حدما	٧
4	انخفاض المواطنة لدى أسر الطلاب بسبب تكلفتهم بدفع ثمن تعليم أبنائهم	**2.19**	**0.877**	أوافق إلى حدما	٨م	**2.38**	**0.790**	أوافق	٥
5	تحول التعليم العالي لسلعة توفر لمن يدفع ثمنها	**2.08**	**0.937**	أوافق إلى حدما	١٠	**2.26**	**0.873**	أوافق إلى حدما	٩
6	انخفاض الاستعداد الفعلي لمؤسسات التعليم العالي الخاص لدخول التنافس الحر لأن صناعة التعليم ليست كبقية الصناعات التنافسية.	**2.14**	**0.787**	أوافق إلى حدما	٩	**2.41**	**0.714**	أوافق	**4**

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
7	انتشار عدم الرضاء الوظيفي بسبب عدم الاستقرار تحت سياسات محددة للقطاع الخاص	**2.24**	**0.796**	أوافق إلى حدما	٧	**2.35**	**0.756**	أوافق	٦
8	تخلي الدولة عن التزاماتها بالخدمات التعليمية يلغي مجانية التعليم ومن ثم ينفي ديمقراطيته التي هي حق من حقوق المواطن.	**2.65**	**0.676**	أوافق	١	**2.21**	**0.863**	أوافق إلى حدما	١١
9	ضعف المستوى الاقتصادي للأسر سيؤدي إلى تخليهم عن التعليم وبالتالي انتشار الجهل	**2.24**	**0.863**	أوافق إلى حدما	٧م	**2.31**	**0.843**	أوافق إلى حدما	٧م
10	زيادة انتشار الطبقية الاجتماعية وعدم المساواة الثقافية	**2.46**	**0.650**	أوافق	٣م	**2.46**	**0.770**	أوافق	٢
11	ارتفاع الرسوم الدراسية من قبل مؤسسات التعليم العالي الخاصة	**2.24**	**0.863**	أوافق إلى حدما	٧م	**2.63**	**0.708**	أوافق	١
12	ضعف واقع استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي	**2.65**	**0.633**	أوافق	٢	**2.43**	**0.690**	أوافق	٣
13	عدم قدرة القطاع الخاص في التعليم العالي الاحتفاظ بمعايير الكفاءة الداخلية والخارجية	**2.38**	**0.681**	أوافق	٤	**2.35**	**0.705**	أوافق	٦م
14	السعي للربح السريع على حساب الجودة	**2.27**	**0.902**	أوافق إلى حدما	٦	**2.43**	**0.767**	أوافق	٣م
15	اهمال الدراسة والتطوير لأن مردودها ليس آني ومنافعها فردية	**1.92**	**0.894**	أوافق إلى حدما	١١	**2.28**	**0.811**	أوافق إلى حدما	٨
المتوسط العام		**2.29**	**0.624**	أوافق إلى حدما		**2.35**	**0.532**	أوافق	

*** درجة المتوسط الحسابي من (٣.٠٠)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولا: أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس محايدين في موافقتهم على المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي، بينما نجد أن طلاب الدراسات العليا موافقين على هذه المحاذير.

ثانيا: وتتبين أن هناك تباين في آراء عينة الدراسة حول المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي.

وأن المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي، هو تخلي الدولة عن التزاماتها بالخدمات التعليمية يلغي مجانية التعليم ومن ثم ينفي ديمقراطيته ، وكذلك الرفض المجتمعي لخصخصة التعليم العالي بشكل كامل، بالإضافة إلى زيادة انتشار الطبقية الاجتماعية وعدم المساواة الثقافية، وارتفاع الرسوم الدراسية من قبل مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وقد يرجع ذلك إلى أن عملية الخصخصة في مجال التعليم تختلف عن الخصخصة في مجالات وقطاعات أخرى، نظرا لأهمية التعليم للمجتمع، وضرورة أن يكون التعليم متاحا لكافة فئات المجتمع، فمن المؤكد أن عملية خصخصة التعليم سوف ينتج عنها ارتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطنين، ونظرا لأن التعليم العالي خدمة عامة يجب أن يستفيد منها جميع شرائح المجتمع، وبناء على ذلك إن نسبة كبيرة من المجتمع لا تستطيع الحصول على خدمة التعليم العالي الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى إحجام أعداد كبيرة من الالتحاق بالتعليم، وضعف فرص المنافسة بين الطلاب الموهوبين والمتميزين.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحربي، ٢٠١٦) التي بينت أن درجة الموافقة حول السلبيات التي تعوق التوسع في الخصخصة في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز بدرجة" أوافق".

كما اتفقت مع دراسة (الرباعي، ٢٠١١م) أن هناك بعض المحاذير والسلبيات التي تؤثر على عملية خصخصة التعليم الجامعي ومنها ارتفاع التكاليف الدراسية، والتركيز على المظهر واغفال المضمون، وحرمان محدودي الدخل من التعليم الجامعي.

وأيضا اتفقت مع دراسة (القحطاني، ٢٠٠٨م) أن من المحاذير استثمار القطاع الخاص في التعليم العام قلة الدراسات العلمية الدالة على الفرص الاستثمارية في التعليم.

كما اتفقت مع دراسة (المانع، ٢٠٠٣م) في بعض المشكلات المتوقع ظهورها نتيجة تطبيق الخصخصة في مجال التعليم، ومن أهمها توقع ظهور التفاوت في المستويات الأكاديمية للمؤسسات التعليمية، وتوقع تسرب المعلمين المواطنين من مهنة التعليم، وتحول المهنة التعليمية إلى ميدان للتجارة إذ ينصرف الاهتمام إلى الربح على حساب الجودة.

وكذلك اتفقت مع دراسة (رحمة، ٢٠٠٢م) أن من مشكلات استثمار القطاع الخاص في التعليم هو الاهتمام بالأرباح على حساب الجودة، وارتفاع الرسوم الدراسية مما يحرم كثيرا من الطلاب من فرصة الدراسة، وتقديمه اتجاهات لا تتناسب مع المجتمع الخليجي.

وكذلك اتفقت مع دراسة بابو (Babu,2011) أن تطبيق نظام الخصخصة يؤدي إلى تمركز الاقتصاد بأيدي صانعي السياسات وعدم تحقيق المساواة الثقافية والاجتماعية مما تستدعي إلى ضرورة النظر في تطبيق هذا النظام.

إجابة السؤال الثالث: للتعرف على إمكانية التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور مدى إمكانية التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي، وجاءت النتائج كالتالي:

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور إمكانية التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه خصخصة التعليم العالي

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
1	تخصيص التعليم العالي بشكل جزئي عن طريق الإنتاج الجامعي من بحوث أو خدمات جامعية.	2.51	0.559	أوافق	١٠	2.98	2.721	أوافق	١
2	أن يتكفل القطاع الخاص بدفع الرواتب كاملة التي كان يتقاضاها أعضاء هيئة التدريس والموظفين	2.70	0.618	أوافق	٩	2.57	0.602	أوافق	١١
3	رفع مستوى الأداء التعليمي بشكل عام بزيادة الحوافز	2.94	0.232	أوافق	٣م	2.80	0.451	أوافق	٨
4	عدم تكليف الأسر دفع ثمن تعليم أبنائهم	2.84	0.442	أوافق	٦	2.72	0.568	أوافق	١٠
5	الحرص على عدم تحول التعليم العالي لسلعة توفر لمن يدفع ثمنها	2.51	0.731	أوافق	١٠م	2.72	0.596	أوافق	١٠م
6	التأكد من الاستعداد الفعلي لمؤسسات التعليم العالي الخاص لدخول التنافس الحر وأخذ الضمانات على ذلك.	2.70	0.661	أوافق	٩م	2.76	0.512	أوافق	٩

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
7	الاهتمام بالأمن الوظيفي لأنه حق لأي موظف	2.94	0.232	أوافق	٣	2.80	0.491	أوافق	٨م
8	عدم تخلي الدولة عن التزاماتها بالخدمات التعليمية لأن التعليم حق من حقوق المواطن.	2.92	0.277	أوافق	٤	2.87	0.391	أوافق	٥
9	تحديد رسوم دراسية مناسبة لمؤسسات التعليم العالي التي تم خصخصتها	2.78	0.479	أوافق	٧	2.76	0.547	أوافق	٩م
10	الحرص على عدم انتشار الطبقية الاجتماعية والثقافية أثناء تطبيق الخصخصة على التعليم العالي	2.89	0.315	أوافق	٥	2.85	0.452	أوافق	٦
11	التأكد من مقومات القطاع الخاص الذي سوف يستثمر في التعليم	2.95	0.229	أوافق	٢	2.91	0.293	أوافق	٣
12	زيادة قدرة استثمار القطاع الخاص في التعليم العالي عن طريق دعم الدولة وعدم تخليها عن مسئوليتها	2.73	0.560	أوافق	٨	2.80	0.407	أوافق	٨م
13	إعطاء القطاع الخاص في التعليم العالي الضمانات للدولة في الاحتفاظ بمعايير الكفاءة الداخلية والخارجية	2.97	0.164	أوافق	١	2.81	0.438	أوافق	٧
14	ألا يكون هدف القطاع الخاص في التعليم العالي الربح على حساب جودة التعليم	2.97	0.164	أوافق	١م	2.89	0.372	أوافق	٤
15	الاهتمام بالدراسة والتطوير	2.97	0.164	أوافق	١م	2.94	0.231	أوافق	٢
المتوسط العام		**2.82**	**0.209**	**أوافق**		**2.81**	**0.277**	**أوافق**	

*** درجة المتوسط الحسابي من (٣.٠٠)**

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولا: أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا موافقين على سبل التغلب على المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي.

ثانيا: كما يتبين أن هناك توافق في آراء عينة الدراسة حول سبل التغلب على المحاذير التي قد تنتج عن تطبيق خصخصة التعليم العالي.

ويتضح أن أكثر المقترحات والحلول اللازمة للتغلب على محاذير تطبيق خصخصة التعليم، من وجهة نظر عينة الدراسة هو إعطاء القطاع الخاص في التعليم العالي الضمانات للدولة في الاحتفاظ بمعايير الكفاءة الداخلية والخارجية، وضرورة ألا يكون هدف القطاع الخاص في التعليم العالي الربح على حساب جودة التعليم، والتأكد من مقومات القطاع الخاص الذي سوف يستثمر في التعليم، بالإضافة إلى رفع مستوى الأداء التعليمي بشكل عام بزيادة الحوافز، والاهتمام بالأمن الوظيفي لأنه حق لأي موظف.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحربي، ٢٠١٦م) التي أشارت إلى أن درجة الموافقة حول الإجراءات المقترح تطبيقها للخصخصة في المملكة العربية السعودية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبد العزيز وكلية إدارة الأعمال CBA الأهلية بجدة أوافق.

كما اتفقت مع دارسة هيلر وجيجر (Heller& Geiger,2011) التي أوصت بضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل التعليم العام من خلال تعبئة موارد مالية إضافية تدعم النفقات التعليمية الحكومية المتزايدة.

إجابة الأسئلة الإحصائية (الرابع والخامس والسادس):

أولا: الفروق باختلاف متغير طبيعة العمل: للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم (المبررات والمحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم تبعا لمتغير طبيعة العمل (أعضاء هيئة التدريس . الطلاب)، تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة (Independent Samples Test)، وكانت النتائج كالتالي:

اختبار T للعينات المستقلة للفروق بين متوسطات استجابة عينة الدراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل

محاور الدراسة	طبيعة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مبررات خصخصة التعليم العالي	أعضاء هيئة التدريس	37	2.4583	0.34807	0.819-	89	0.415 غير دالة
	الطلاب	54	2.5160	0.31806			

محاور الدراسة	طبيعة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
محاذير المتوقع ظهورها بسبب تطبيق نظام خصخصة التعليم العالي	أعضاء هيئة التدريس	37	2.2933	0.62362	-٠.٤٤٢	89	٠.٦٥٩ غير دالة
	الطلاب	54	2.3472	0.53212			

محاور الدراسة	طبيعة العمل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
طرق التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي	أعضاء هيئة التدريس	37	2.8240	0.20897	0.229-	89	٠.٨٢٠ غير دالة
	الطلاب	54	2.8117	0.27740			

يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحديدهم (المبررات والمحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم العالي باختلاف متغير طبيعة العمل أو سنوات الخبرة أو الدرجة العلمية. وهو ما يوضح تقارب آراء الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقد يرجع ذلك إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة سواء من أعضاء هيئة التدريس أو طلاب الدراسات العليا جميعهم يتعاملون مع نفس الأنظمة الجامعية، وبالتالي فهم على دراية ومعرفة ب(المبررات و المحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم العالي.

ثانيا: سنوات الخبرة: للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم (المبررات والمحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم العالي تبعا لمتغير سنوات الخبرة (من ٥ سنوات فأقل – أكثر من ٥ سنوات)، تم استخدام اختبار (T) للعينات المستقلة (Independent Samples Test)، وكانت النتائج كالتالي:

اختبار T للعينات المستقلة للفروق بين متوسطات استجابة عينة الدراسة

تبعا لمتغير سنوات الخبرة

محاور الدراسة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
مبررات خصخصة التعليم العالي	من ٥ سنوات فأقل	21	2.4696	0.36348	0.223	35	0.824 غير دالة
	أكثر من ٥ سنوات	16	2.4435	0.33792			

محاور الدراسة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
المحاذير المتوقع ظهورها بسبب تطبيق نظام خصخصة التعليم العالي	من ٥ سنوات فأقل	21	2.1549	0.64515	-1.579	35	0.123 غير دالة
	أكثر من ٥ سنوات	16	2.4750	0.56247			

محاور الدراسة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى الدلالة
طرق التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي	من ٥ سنوات فأقل	21	2.7834	0.23839	-1.373	35	0.179 غير دالة
	أكثر من ٥ سنوات	16	2.8774	0.15388			

يتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو تحديدهم (المبررات والمحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم العالي باختلاف متغير سنوات الخبرة. وقد يرجع ذلك إلى أن محاذير عملية الخصخصة تظهر بشكل واضح للعديد من فئات المجتمع، وليس فقط منسوبي الجامعات من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، إذ أنها قضية أصبحت مثارة للنقاش ومحل دراسة من قبل العديد من الجهات.

ثالثا: الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية: للتعرف على ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينه الدراسة في تحديدهم (المبررات والمحاذير وطرق التغلب عليها) في خصخصة التعليم العالي تبعا لمتغير الدرجة العلمية تم "تحليل التباين الأحادي "لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية وجاءت النتائج كالتالي:

نتائج " تحليل التباين الأحادي " (One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة طبقا لاختلاف متغير الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مبررات خصخصة التعليم العالي	بين المجموعات	0.445	4	0.111	0.909	0.470 غير دالة
	داخل المجموعات	3.916	32	0.122		
	المجموع	4.361	36			

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحاذير المتوقع ظهورها بسبب تطبيق نظام خصخصة التعليم العالي	بين المجموعات	3.244	4	0.811	2.413	0.069 غير دالة
	داخل المجموعات	10.756	32	0.336		
	المجموع	14.001	36			

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
طرق التغلب على المحاذير التي يمكن أن تواجه تحقيق خصخصة التعليم العالي	بين المجموعات	0.354	4	0.089	2.327	0.077 غير دالة
	داخل المجموعات	1.218	32	0.038		
	المجموع	1.572	36			

إجابة السؤال السابع: بناء التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لعبارات محور التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي *	الانحراف المعياري		
1	تطبق الخصخصة بشكل مرحلي معتدل	2.65	0.484	٣	أوافق	2.78	0.572	أوافق	1
2	تحويل بعض البرامج في التعليم العالي العام إلى القطاع الخاص	2.53	0.560	٦	أوافق	2.67	0.644	أوافق	٢
3	تقتصر الخصخصة على عقود صيانة وتشغيل من قبل القطاع الخاص	2.41	0.762	٧	أوافق	2.44	0.816	أوافق	٧
4	تقتصر الخصخصة على برامج محددة تدار بأكملها من القطاع الخاص	2.16	0.958	١١	أوافق إلى حدما	2.44	0.691	أوافق	٧م
5	تحول ملكية مؤسسات التعليم العالي للقطاع الخاص بشكل كامل	1.35	0.716	١٤	أوافق	1.89	0.839	أوافق إلى حدما	١٣
6	مؤسسات للتعليم العالي مملوكة بالكامل للقطاع الخاص في بعض التخصصات (التجارة وادارة الأعمال والاقتصاد).	2.32	0.747	٨	أوافق إلى حدما	2.44	0.664	أوافق	٧
7	تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص	2.73	0.450	٢	أوافق	2.67	0.549	أوافق	٣
8	يسمح للقطاع الخاص عمل أنشطة مختلفة تابعة للتعليم العالي	2.76	0.495	١	أوافق	2.63	0.560	أوافق	٥
9	يكتفي القطاع الخاص بتمويل الخدمات الطلابية	2.56	0.607	٥	أوافق	2.38	0.745	أوافق	٨

م	العبارة	أعضاء هيئة التدريس		درجة الموافقة	الترتيب	الطلاب		درجة الموافقة	الترتيب
		المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري			المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري		
10	يشترك التعليم العالي العام مع القطاع الخاص في التدريب لكل التخصصات	2.57	0.502	٤	أوافق	2.65	0.588	أوافق	٤
11	تحول ملكية مؤسسات التعليم العالي للقطاع الخاص لكن يبقى التقييم والاشراف بيد الدولة	2.22	0.917	١٠	أوافق إلى حدما	2.61	0.712	أوافق	٦
12	تكتفي الحكومة بتقديم إعانات لطلاب التعليم العالي	٢.١٩	0.751	١٢	أوافق إلى حدما	2.07	0.843	أوافق إلى حدما	١١
13	أن يكون التخصيص لطلاب التعليم العالي ذو المستوى المتدني	2.30	0.740	٩	أوافق إلى حدما	2.11	0.870	أوافق إلى حدما	١٠
14	أن تكون خصخصة التعليم العالي في الأمور المادية فقط كالمباني والتجهيزات.	2.22	0.917	١٠م	أوافق إلى حدما	2.28	0.834	أوافق إلى حدما	٩
15	الخصخصة لا تناسب التعليم لاعتبارات دينية ووطنية.	٢.١٣	0.957	١٣	أوافق إلى حدما	1.93	0.908	أوافق إلى حدما	١٢
المتوسط العام		٢.٣٥	0.506	أوافق إلى حدما		2.40	0.374	أوافق	

درجة المتوسط الحسابي من (٣.٠٠)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

أولا: أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا موافقين على التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي.

ثانيا: يتبين من الجدول السابق أن هناك تباين في آراء عينة الدراسة حول التصور المقترح لخصخصة التعليم العالي.

توصيات الدراسة

من خلال ما توصلت له الدراسة خرجت الباحثة بعدد من التوصيات التي تساهم في إنجاح عملية خصخصة التعليم العالي وتحقيق أهدافها على النحو التالي:

- دراسة خصخصة التعليم العالي من قبل الجهات المعنية بشكل شامل ودقيق.
- على المسؤولين عن قطاع التعليم العالي وضع الأنظمة واللوائح التي تضمن تحقيق أهداف خصخصة التعليم العالي.
- يجب أن تتم خصخصة التعليم العالي بناء على استراتيجية واضحة الأهداف.
- يجب التوعية بالخصخصة ونشر ثقافتها بين كافة فئات وأفراد المجتمع.
- وضع أسس وأنظمة إدارية مرنة بناء على قاعدة معلوماتية لجميع أوجه فرص الخصخصة في قطاع التعليم الجامعي.
- ضرورة اعتماد أسلوب التكلفة والعائد لتحديد نتائج الخصخصة.
- وضع الحوافز الاقتصادية اللازمة للجامعات الحكومية لتحسين مستويات التعليم لديها.

التصور المقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي:

في ضوء نتائج الإطار النظري ونتائج الدراسة الحالي تم التوصل لبناء تصور مقترح لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي يقوم على:

منطلقات التصور:

- حرص الدولة على توسيع قاعدة التعليم العالي من خلال القطاع الخاص.
- حرص الدولة على توافق مخرجات التعليم مع سوق العمل.
- نتائج الدراسة الحالية، معالم للتصور في صورة مقترحات قابلة للتطبيق.

أهداف التصور:

- ألا يتم خصخصة كل الجامعات ليبقى التعليم تحت حاكمية الدولة ويحقق سياستها.
- في حالة خصخصة التعليم العالي وتحويله للقطاع الخاص يجب حفظ حقوق كافة المستفيدين من أعضاء هيئة تدريس وقيادات أكاديمية وموظفين بحيث تبقى أجورهم كما هي أو تكون لهم مميزات أجور أفضل. وحفظ حقوق الطالب كمستفيد أولي بحيث لا تفرض عليه رسوم دراسية حفظا لحقه وحق اسرته في الحفاظ على مستوى اقتصادي أسري يضمن لهم حياة كريمة.
- تحديد رسوم الدراسة قانونا لمن سوف يدفعون رسوم كالجانب لكيلا يصبح الهدف ربحي فقط.
- فصل الملكية عن الإدارة الاكاديمية للجامعات حفظا للتعليم من تدخل المستثمرين.
- استمرار الدولة في الاشراف والمتابعة على القطاع الخاص لضبط مسيرته التعليمية.

إجراءات مقترحة لمبررات ومحاذير خصخصة التعليم العالي:

مسايرة لمبررات الخصخصة وتجنبا لمحاذيرها يجب التأكيد على الإجراءات التالية عند تطبيق خصخصة التعليم العالي:

- أولوية الاستثمار للمواطن.
- أولوية التوظيف في القطاع التعليمي الخاص للمواطن.
- بث التنافس بين المستثمرين بما ينتج عنه تخفيض التكلفة وتحسين النوعية.
- ضبط حافز الربح بتحديد سقف للمصروفات الدراسية التي تقررها الجامعة.
- ربط مخرجات التعليم والمنح الدراسية بحاجة سوق العمل.
- إلزام القطاع الخاص بتوفير تخصصات جديدة تخدم البلاد والاقتصاد والتنمية.
- تقليص التفاوت في درجات القبول في الجامعات الخاصة والحكومية.
- يرتبط القبول بالطاقة الاستيعابية لكل تخصص.
- أن تلتزم الكليات والجامعات الخاصة بتوفير كل ما يلزم الطلاب علميا وأكاديميا وبحثيا وغيرها من الخدمات التي توفر في أرقي الجامعات العالمية.
- تفعيل دور الشراكة تفعيل فعلي بين الجامعات الحكومية والخاصة وذلك عن طريق تسهيل الندب والتعاقد وذلك يزيد من تبادل الخبرات.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للتمتع بالحقوق الأكاديمية كالتفرغ العلمي والبحوث العلمية.
- إلزام القطاع الخاص بالتنمية البشرية والتدريب المستمرين لموظفيها.
- تكون الحكومة والشفافية الزامية بهدف الرقي والتقدم للأفضل.
- التقويم والمتابعة المستمرة وأخذ الإجراءات اللازمة للتعزيز والتوجيه.
- يسمح للقطاع الخاص عمل أنشطة مختلفة تابعة للتعليم العالي.
- يخصص من التعليم العالي التخصصات التي تخدم الاقتصاد فقط كالتجارة والاقتصاد وادارة الأعمال.
- تشارك الدولة في تمويل مؤسسات التعليم العالي الخاص.
- تحويل بعض البرامج في التعليم العالي العام إلى القطاع الخاص.
- الاهتمام بدراسة المعوقات الاجتماعية لعملية خصخصة التعليم العالي وايجاد الحلول الملائمة لها.
- الحرص على دراسة المعوقات الإدارية لعملية خصخصة التعليم العالي بوضع نظام للحوافز وسن القوانين والتشريعات المناسبة.

- الاهتمام بدراسة المعوقات القانونية لعملية الخصخصة عن طريق سن القوانين والتشريعات المناسبة والحرص على فاعليتها.
- الحرص على رفع الكفاءة الإنتاجية وتطوير أجهزة الرقابة وأدواتها.
- التأكيد على أهمية الأجهزة الرقابية للمتابعة.
- الحرص على الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.
- أن يتم تقنين إعداد الكوادر المتخصصة بكافة المجالات التعليمية، حتى لا تقع إشكالية تكدس الخريجين وبالتالي بطالتهم.
- يجب ألا تمنح المراكز القيادية بالجامعات إلا لذوي الخبرة والجدارة.
- إن التخصيص الهجين هو الحل المرضي للجميع. كأن تحول الحكومة جامعاتها الكبرى إلى شركات حكومية تتنافس فيما بينها على استقطاب أكبر عدد من الطلاب. وهذا يعني استحداث حافز اقتصادي للجامعات الحكومية لتحسين مستويات التعليم لديها كما تمنح الحوافز الاقتصادية للطلاب لتحسين تحصيلهم العلمي.
- حرص الدولة على امتلاك الحصة الأكبر في أسهم هذه الجامعات بعد التخصيص، بهذه الطريقة تمنع الجامعة من انحراف الأهداف.
- للمواطنين في حالة تطبيق خصخصة التعليم العالي الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار.
- ضرورة التنوع المواكب لاحتياجات التنمية، والاستجابة للتغيير السريع محليا وعالميا.
- علينا أن نقوم باختيار الخدمات التي يمكن خصخصتها في التعليم العالي بدقة لعدم الاضرار بالمجتمع.

المراجـــع

أولا: المراجع العربية

- بوبطانة، عبدالله.(٢٠٠٠م) . **نماذج من التجارب العالمية في تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال.** ورقة مقدمة للقاء الرابع بين ممثلي الجامعات ورؤساء الغرف التجارية والصناعية في دول الخليج العربية، مج ,(1) الكويت، ص ص. 11 – 1 .
- الحربي ، أمل عبدالرحمن. (٢٠١٦) . **تصور مقترح لخصخصة في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب الدول.** بحث منشور في مجلة جامعة بنها. مصر مجلد٢٧. عدد١٠٦.
- الحربي، سهام عبد العزيز.(٢٠١٢). **خصخصة التعليم العالي الصحي في المملكة العربية السعودية وأثره على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية.** كلية التربية، جامعة طيبة :المدينة.
- الحمدان، جاسم محمد والمجبل، شيخة فاضل.(٢٠٠٨م) . **أراء بعض القيادات الجامعية نحو فاعلية إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم العالي بدولة الكويت.** مجلة اتحاد الجامعات العربية المتحدة للتربية وعلم النفس، سوريا، مج ,6 ع1 ، ص ص. 120 – 77 .
- الخالدي موفق حمد دندن.(٢٠٠٧). **قضايا آنية وآفاق مستقبلية.** ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العربي الثاني عن التعليم الجامعي الخاص في البلاد العربية، 27 28 مارس.
- الرباعي، زهير علي.(٢٠١١). **خصخصة التعليم الجامعي في الأردن.** دراسة نقدية، مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ع,(5)مج 21 ، ص ص. 134 – 91
- رحمة، انطون حبيب.(2002) . **استثمار القطاع الخاص في المجال التربوي بدول الخليج العربي.** رؤى مستقبلية، مكتب التربية العربي لدول الخليج :الرياض.
- زين الدين، محمد مجاهد. (٢٠١٣). **أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية.** جامعة أم القرى، مكة.
- شاهين، محمد أحمد. (٢٠١٦). **خصخصة التعليم.** جامعة القدس: فلسطين.
- صباح، غربي. (٢٠١٤). **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي.** دراسة تحليلية. أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم العلوم الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة.

– عبوي، زيد منير. (٢٠٠٦). **الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق.** الأردن، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع.

- –عشيبة، فتحي درويش. (2001). **الجامعة المنتجة أحد بدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر**. دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، السنة التاسعة، ع 22 ، ص ص189 188 .

- علاء الدين، فؤاد. (١٩٩٣). **التخصيص.** مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد الحادي والثمانون ، تشرين كانون أول، ص١٤.

- عويضة، هيثم يوسف. (٢٠٠٣). **الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني.** جامعة النجاح. الأردن.

- غبان، محروس بن أحمد.(2002). **واقع خصخصة التعليم العالي في المملكة المغربية والدروس المستفادة.** دراسة تحليلية. المجلة العربية للتربية ، مج 22 ، ع4 ، ص ص 112 – 85

- الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. (٢٠٠١) . **التعليم الجامعي الأهلي أهميته، تخطيطه، ضوابطه.** ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الأهلي في المملكة، كلية التربية، جامعة الملك سعود،. 2001 /2 / 14 – 12

- القحطاني، سالم سعيد؛ والعامري، أحمد سليمان؛ وآل مذهب، معدي محمد؛ العمر، بدران عبد الرحمن. (٢٠٠٤م). **منهج الدراسة في العلوم السلوكية.** الرياض، مكتبة العبيكان.

- القحطاني، محمد.(2008). **الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى :مكة المكرمة.

- لفتة، جواد كاظم. (٢٠١١). **الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي.** عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

– المالكي، عبدالله بن محمد، بن عبيد، أحمد بن سليمان (٢٠٠٣). **العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.** مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- المانع، عزيزة.(2003) . **اتجاهات القيادة التربوية في المملكة العربية السعودية نحو تخصيص التعليم العام.** مجلة جامعة دمشق، ع2 ، ص ص – 99 140 .

- المطرفي، شجاع علي. (٢٠٠٠م) . **مدى مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية ..... المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية المعاصرة.** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القاهرة، فرع بني سويف.

- الهجهوج، حسن بن رفدان.(١٤٢٥). **تكلفة التعليم في المملكة العربية السعودية ودور القطاع الخاص في تقديم الخدمات التعليمية.** بحث مقدم إلى اللقاء التاسع للتعليم الأهلي: التعليم الأهلي وتحديات العصر، في الفترة من ١٧ – ١٨ /١٤٢٥/٢ هـ ، إدارة التربية والتعليم للبنين بمحافظة الإحساء، الإحساء.

- الهلالي، الشربيني الهلالي. (٢٠٠٧). **خصخصة الإسكان الطلابي الجامعي .....بعض النماذج العالمية لخصخصة الخدمات الطلابية الجامعية.** معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية، المنصورة، ١١-١٢ ابريل.

– مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، (٢٠٠٤). **الكتاب الإحصائي السنوي.** المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط والاقتصاد.

– مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠٠٩). **الكتاب الإحصائي السنوي.** المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط والاقتصاد.

– مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠٠٩). **بحوث القوى العاملة، ٢٠٠٩.**المملكة العربية السعودية، وزارة التخطيط والاقتصاد.

– معهد الدراسات المصرفية (٢٠١١). **الخصخصة.**الكويت، العدد السادس.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Kevin ,Dougherty (2004)Financing Higher Education In Theunited States: Structure, Trends, and Issues. Associate Professor of Higher Education. Columbia University

- L.Geiger, Roger and E. Heller, Donald (2011) Financial Trends in Higher Education: The United State. Director, Professor and Senior Scientist. The Pennsylvania State University

- Marcos Francisco (2003) Privatizing Higher Education In Spain:: Market Developments and Government Policy. IE Working Paper, WP13/03, I.S.S.N: 1579-4873.

Seloamoney Palaniandy(2013) Are Students Our 'Customers'?: A Perspective on the Bureaucratic Implications of'Student-Customer' Concept in Malaysian Higher Learning Institutions. The Asian Conference on Education 2013

- Suresh, Babu (2011)G.S.Privatization of Higher Education in India: Challenges of Social Equality.Asst. Professor, Dept. of Sociology.University of Jammu, Jammu and Kashmir.

- Todd, Leach(2008) The impact of for-profit privatization on higher education in the state of Massachusetts. Doctor of Philosophy.Northeastern University.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- وثيقة التحول الوطني٢٠٢٠. (٢٠١٦).

.gov.sa/sites/default/files/NTP_ar.pdfزززززززززhttp://vision

- برامج آفاق التنفيذية (١٤٣٢) الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة (١٤٥٠ هـ / ٢٠٢٩ م)، المملكة العربية السعودية، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٣/١٨ .http://aafaq.mohe.gov.sa/default.aspx

-حسن بربورة وحكيم، شويحة (٢٠١٠ م) مناهج بحوث الإعلام، تاريخ الدخول ٢٦ ربيع أول ١٤٣٥

http--barboura.arabblogs.com- archive-1066526.html

-المحفظة الوطنية للأوراق المالية (٢٠١٠) قسم الدراسات والأبحاث قطاع التعليم، متاحة على الإنترنت .www//:http.pdf.0_tionEduca/files/jo.com.npsc : تاريخ الدخول ١٤٣٥/٧/٧هـ

-وزارة التعليم العالي(١٤٣١) الضوابط المنظمة لبرنامج المنح الدراسية الداخلية للجامعات والكليات الأهلية، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٢/١٤ هـ، من موقع

www//:http.aspx.aultdef/ar/sa.gov.mohe.

-وزارة التعليم العالي (١٤٣١)هـ نبذة عن التعليم الأهلي، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٥/١٩ هـ

.www//:http.-higher-vatePri/studyinside/ar/sa.gov.mohe

aspx.Overview/Pages/Education

-وزارة التعليم العالي (١٤٣٤) مرصد التعليم العالي، مؤشرات محلية ومقارنات دولية تاريخ الدخول ١٤٣٥/٦/١٤ هـ، من موقع

.www//:http.aspx.default/ar/sa.gov.mohe

-وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣٤) نشرة مسح القوى العاملة، الرياض، تاريخ الدخول١٤٣٥/٧/١٣ من موقعhttp://www.mep.gov.sa

-وزارة الاقتصاد والتخطيط (١٤٣١) خطة التنمية التاسعة للمملكة العربية السعودية ٢٠١٠ م /٢٠١٤ هـ، الرياض، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٢/٢٠ من موقع

http://www.mep.gov.sa

-وزارة الاقتصاد والتخطيط (٢٠١٣ م) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، الكتاب الإحصائي السنوي، المملكة العربية السعودية ، تاريخ الدخول ١٤٣٥/٥/٢٠ من موقعhttp://www.mep.gov.sa

الكاديمية العليا باليابان. (٢٠٠١) . تنتقد الجامعة الخصخصة. تم استرجاعه في ١٤٣٨/ ٢/٢٠ من على الرابط

http://www.japantimes.co.jp/news/2001/03/16/national

المقالات

-ايكو، امانو. (٢٠١٤). **العولمة والتعليم العالي الإصلاحات في اليابان: العقبات التي تحول دون القدرة التنافسية الدولية الكبرى.** تم استرجاعه في ١٤٣٨ /٢/٢٠ من على الرابط

/http://www.nippon.com/en/in-depth/a02801

-ترافييس، جون. (٢٠١٦). **خصخصة التعليم العالي الأمريكي سباق على منحدر زلق.** بحث في مجلة دراسات حالة في التعليم تم استرجاعه في ١٤٣٨/٢/١٥هـ من على الرابط

http://www.aabri.com/manuscripts/121253.pdf

- سوداس، الصحافة والنشر. (٢٠١٠) . **خصخصة التعليم الجامعي تعليم أم استثمار.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/٢/١٥ من على الرابط
http://www.sudaress.com/alsahafa/15325

- مفتي، محمد حسن. (٢٠١٥). **خصخصة الجامعات.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/٢٠ من على الرابط
http://www.okaz.com.sa/article/973003

-علوان، محمد حسن. (٢٠١٢). **تخصيص الجامعات السعودية.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/٧ من على الرابط

HTTP://WWW.ALSHARQ.NET.SA/2012

- اللحيدان، حمد عبدالله. (٢٠٠٥) . **خصخصة التعليم العالي بين المؤيدين والمعارضين.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/٧ من على الرابط

http://www.alriyadh.com/54674

-عارف، صقر. (٢٠١١). **خصخصة التعليم العالي السعودي.** تم استرجاعه في ١٤٣٨ /٢/١٣ من على الرابط

https://sageraref.wordpress.com/

-الحيزان، أسامة؛ العمرو، صالح. (٢٠١٦). **خصخصة التعليم** . تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/١٩ من على الرابط

http://www.alriyadh.com/1146660

-ريتشارد، فيدر. (٢٠١٢). **خصخصة الجامعات (رؤى وتعليق على التعليم العالي).** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/١٧هـ من على الرابط

https://translate.google.com.sa/translate?hl=ar&sl=en&u=http://www.chronicle.com

-جونستون، بروس. (٢٠١٣). **الخصخصة في والتربية والتعليم العالي في الولايات المتحدة.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/١٧هـ من على الرابط

http://gse.buffalo.edu/fas/johnston/privatization.html

-**كلير، بولستر. (٢٠٠٥). خصخصة الجامعات الحكومية في كندا.** تم استرجاعه في ١٤٣٨/١/١١هـ من على الرابط

https://canadiandimension.com/articles/view/privatizing